

قانون رقم (--) لسنة ---- بإصدار قانون التوريق

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987 وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 1996 بشأن مدقي الحسابات،

وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001،

وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001،

وعلى قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يعمل بقانون التوريق المرافق لهذا القانون.

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ____ هـ

الموافق: ____ م

[Draft Version 2: 16/03/2014]

SECURITISATION LAW

قانون التوريق

I - Definitions

الباب الأول: التعريفات

II - Securitisation Undertakings

الباب الثاني: مؤسسات التوريق

Chapter 1: Securitisation Companies and Securitisation Funds

الفصل الأول : شركات التوريق وصناديق التوريق

Chapter 2: Authorised Securitisation Undertakings

الفصل الثاني : مؤسسات التوريق المجازة

Chapter 3: Liquidation of Securitisation Undertakings

الفصل الثالث : تصفية مؤسسات التوريق

III - Securitised Risks

الباب الثالث: المخاطر المورقة

Chapter 1: Assumption of Risks

الفصل الأول : افتراض المخاطر (قبولها وتحملها)

Chapter 2: Management of Risks

الفصل الثاني : إدارة المخاطر

IV - Investors and Creditors

الباب الرابع: المستثمرون والدائنون

Chapter 1: Rights of Investors and Creditors

الفصل الأول : حقوق المستثمرين والدائنين

Chapter 2: Fiduciary-representatives

الفصل الثاني : الوكلاء المؤتمنين

V - Sanctions

الباب الخامس: العقوبات

VI - Amending and Transitory Provisions

الباب السادس: أحكام التعديل والأحكام الانتقالية

Chapter 1: Amending Provisions

الفصل الأول : أحكام التعديل

Chapter 2: Transitory Provision

الفصل الثاني : الأحكام الانتقالية

[Insert Standard Recitals]

TITLE I Definitions

الباب الأول

التعريفات

المادة 1

Article 1

1. "CBB" means the Central Bank of Bahrain.
 2. "CBB Law" means the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. 64 of 2006.
 3. "Securitisation" means the transaction by which a securitisation undertaking acquires or assumes, directly or through another undertaking, risks relating to claims, other assets, or obligations assumed by third parties or inherent to all or part of the activities of third parties and issues securities, whose value or yield depends on such risks.
 4. "Securitisation undertakings" are undertakings which carry out the securitisation in full, and undertakings which participate in such a transaction by assuming all or part of the securitised risks - the acquisition vehicles, or by the issuing of securities to ensure the financing thereof the issuing vehicles and whose articles of incorporation, management regulations or issue documents provide that they are subject to the provisions of this law.
1. المصرف المركزي: مصرف البحرين المركزي
2. قانون المصرف المركزي: قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006.
3. التوريق: هي العملية التي تقوم من خلالها مؤسسة التوريق، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة أخرى، بتحمل أو تقبل المخاطر المتعلقة بالمطالبات، أو الأصول الأخرى، أو الالتزامات المترتبة على طرف ثالث أو تلك الكامنة في جميع الأنشطة أو جزء منها لدى الأطراف الثالثة وإصدار الأوراق المالية، والتي تحدد قيمتها أو العائد عليها بناء على تلك المخاطر.
4. مؤسسات التوريق: هي تلك المؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التوريق بشكل كامل، وهي التي تشارك في مثل تلك الصفقات من خلال تحمل كل أو بعض المخاطر المورقة - وهي في هذه الحالة تكون الشركات المستحوذة، أو من خلال إصدار أوراق مالية لضمان تمويل تلك الشركات، وهي في هذه الحالة تكون الشركات المصدرة، على أن تتضمن الوثائق الخاصة بها مثل عقد التأسيس، أو اللوائح الإدارية الداخلية أو أن تصدر من الوثائق ما يبين أنها خاضعة لأحكام هذا القانون.

TITLE II

Securitisation Undertakings

Chapter One

Securitisation Companies and Securitisation Funds

الباب الثاني

مؤسسات التوريق

الفصل الأول

شركات التوريق وصناديق التوريق

المادة 2

Article 2

- Securitisation undertakings may be set up in the form of a company or a fund managed by a management company.
- يمكن لمؤسسات التوريق أن تأخذ شكل شركة توريق أو صندوق توريق يُدار من قبل شركة لإدارة الصندوق.

المادة 3

Article 3

This law only applies to securitisation undertakings situated in Bahrain. For the purposes of this law, securitisation companies which have their registered office in Bahrain and securitisation funds whose management company has its registered office in Bahrain are situated in Bahrain.

تسري أحكام هذا القانون فقط على مؤسسات التوريق العاملة في البحرين. ولغايات هذا القانون، فإن شركات التوريق التي لها مكاتب مسجلة في البحرين وصناديق التوريق التي تُدار من قبل شركة لها مكتب مسجل في البحرين تعتبر شركات عاملة في البحرين.

القسم 1 – شركات التوريق

Section 1 - Securitisation Companies

المادة 4

Article 4

Securitisation companies must be set up as a Bahrain Stockholding Company (“BSC”), a With Limited Liability Company (“WLL”) or a [new Protected Cell-Company].

يجب أن تكون شركات التوريق مؤسسة بصفة إما شركة مساهمة بحرينية أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو [شركة الأقسام المحمية].

المادة 5

Article 5

The articles of incorporation of a securitisation company may authorise the Board of Directors to create one or more compartments, each compartment corresponding to a distinct part of its assets and liabilities.

ويمكن لعقد التأسيس لشركة التوريق أن يمنح مجلس الإدارة تفويضاً بإنشاء واحد أو أكثر من الأقسام، بحيث يتعامل كل من تلك الأقسام مع جزء مستقل من أصوله والتزاماته.

Section 2 - Securitisation Funds and their Management Companies

القسم 2 – صناديق التوريق والشركات المديرة لها

Sub-section 1 - Securitisation Funds

القسم الفرعي 1 – صناديق التوريق

Article 6

المادة 6

1. Securitisation funds consist of one or more co-ownerships (co-proprietes) or one or more fiduciary estates. The management regulations of the fund shall expressly specify whether the fund is subject to the co-ownership rules or to the trust and fiduciary rules.
2. Securitisation funds do not have legal personality. They are managed by a management company.
3. Securitisation funds which consist of one or more fiduciary estates are subject to the legislation of the trust and the fiduciary contracts.

1. تتألف صناديق التوريق من واحد أو أكثر من الملكيات المشتركة، أو واحد أو أكثر من أصول الأمانة. وتحدد لوائح إدارة الصندوق الداخلية صراحة ما إذا كان الصندوق خاضع لأحكام الملكية المشتركة أم إلى أحكام العهد والأمانة.
2. لا تحمل صناديق التوريق الشخصية الاعتبارية، بل يتم إدارتها من قبل شركة مديرة لها.
3. تخضع الصناديق المكونة من واحد أو أكثر من أصول الأمانات إلى التشريعات الخاصة بالعهد وعقود الأمانة.

4. The provisions of the Civil Code relating to co-ownership in undivided shares (indivision) do not apply to securitisation funds.

4. لا تسري على صناديق التوريق أحكام القانون المدني المتعلقة بالملكية المشتركة بالنسبة للحصص المشاع.

Article 7

المادة 7

1. The rights of investors in the fund, whether such investors act as joint owners or settlors, are represented by securities issued in accordance with the management regulations.
2. The ownership of registered securities is evidenced by an entry in the register held for such purposes by the management company. The transfer of such registered securities is effected by a declaration of transfer recorded in the register, dated and signed by the transferor and the transferee or evidenced as set out in the management regulations. The transfer of bearer securities is effected by mere delivery.
3. The management regulations may also authorise the management company to issue dematerialised securities represented by book entries in an account held with the management company or an authorised professional of the financial sector acting on its behalf.

1. إن حقوق المستثمرين في الصندوق، سواء كانت صفة هؤلاء المستثمرين مالكين مشتركين أو ضامنين، تمثل بالأوراق المالية الصادرة وفقا للوائح الإدارة الداخلية.
2. يتم إثبات ملكية الأوراق المالية المسجلة بموجب قيد في السجل المخصص لهذه الغاية لدى الشركة المديرة. وتعتبر عملية نقل تسجيل تلك الأوراق المالية نافذا بموجب التصريح عن عملية النقل المسجلة في السجل، مقرونة بالتاريخ وموقعة من قبل الناقل والمنقول إليه أو أن تكون مثبتة حسبما هو محدد في لوائح الإدارة الداخلية. في حين تعتبر عملية نقل الأوراق المالية من نوع "الحامله" نافذة بمجرد تسليمها.
3. كما يمكن للوائح الإدارة أن تفوض إدارة الشركة بإصدار أوراق مالية مثبتة إلكترونيا ممثلة بقيود دفترية في حساب تحتفظ به الشركة المديرة أو لدى مختص مفوض في القسم المالية يعمل نيابة عنها.

Article 8

المادة 8

If provided for in the management regulations, a securitisation fund may consist of several compartments, each compartment corresponding to a distinct co-ownership or fiduciary estate.

يجوز لصندوق التوريق أن يتألف من عدة أقسام بحيث يقابل كل قسم ملكية مشتركة أو ذمة ائتمانية خاصة به، على أن تتضمن لوائح الإدارة الداخلية ذلك.

Article 9

المادة 9

Debt instruments may be issued on behalf of the securitisation fund or one of its compartments.

يجوز إصدار أدوات الدين نيابة عن صندوق التوريق أو عن أي من أقسامه.

Article 10

1. The management regulations of a securitisation fund shall contain at least the following provisions:
- an indication whether the fund is set up in the form of a co-ownership or fiduciary estate, the name, object and duration, limited or unlimited, of the securitisation fund;
 - the name of the management company;
 - the specific administration and management rules which apply to it;
 - the possibility for the securitisation fund to consist of several compartments;
 - the circumstances in which the fund or one of its compartments will be in, or may be put into, liquidation;
 - the respective rights and obligations of the management company and, as the case may be, of the investors; and
 - the rules governing the assumption of risks and/or the issuance of securities, the procedures for amending the management regulations.
2. Securitisation funds, consisting of several compartments, may determine by separate management regulations, the characteristics of and the rules applicable to, each compartment.
3. The management regulations as well as subsequent amendments thereto must be lodged with the Commercial Registration Directorate at the Ministry of Industry and Commerce no later than [10] days following adoption of such regulations.
4. The provisions of such regulations are deemed accepted by the investors in the securitisation fund by the mere acquisition of securities issued by the fund.
1. تتضمن لوائح الإدارة الداخلية الخاصة بصندوق التوريق الأحكام التالية كحد أدنى:
- ما يشير إلى شكل الصندوق سواء أكان ملكية مشتركة أم ذمة انتمائية، واسم الصندوق، والغاية منه، ومدته الزمنية، وهل هو محدود أم غير محدود؛
 - اسم الشركة المدير للصندوق؛
 - الأحكام الإدارية المحددة التي يخضع لها عمل الصندوق؛
 - إمكانية أن يتألف الصندوق من عدة أقسام؛
 - الظروف التي ستؤدي بالصندوق أو باي من أقسامه إلى الخضوع لعملية التصفية؛
 - الحقوق والالتزامات المترتبة على الشركة المديرة للصندوق وللمستثمرين في حال وجود مستثمرين؛ و
 - الأحكام التي تنظم عملية قبول المخاطر و/أو إصدار الأوراق المالية، والإجراءات الخاصة بتعديل لوائح الإدارة الداخلية.
2. يمكن لصناديق التوريق المكونة من عدة أقسام، وبموجب لوائح إدارة داخلية منفصلة، أن تحدد الخصائص والأحكام الخاصة بكل قسم.
3. يجب أن تودع لوائح الإدارة الداخلية إضافة إلى التعديلات لاحقة عليها لدى إدارة السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة في موعد لا يتجاوز [10] يوماً بعد اعتماد هذه اللوائح.
4. تعتبر أحكام هذه اللوائح مقبولة من قبل المستثمرين في صندوق التوريق بمجرد اقتناء الأوراق المالية المصدرة من قبل الصندوق.

المادة 11

Article 11

Without prejudice to Article 59, investors in a securitisation fund are only liable for the debts of the securitisation fund up to the assets of the fund and in proportion to their participation.

دون الإخلال بأحكام المادة 59، فإن المستثمرين في صندوق التوريق هم المسؤولون فقط عن ديون صندوق التوريق بما لا يتجاوز قيمة أصول الصندوق وبما يتناسب مع مساهماتهم في الصندوق.

المادة 12

Article 12

The securitisation fund shall be liable only for the obligations expressly imposed upon it by its management regulations or which it has contracted in conformity with the latter. It shall not be liable for the debts of the management company or of the investors.

يكون صندوق التوريق مسؤولاً فقط عن الالتزامات المفروضة عليه صراحة في لوائح إدارته الداخلية أو عن تلك الالتزامات التي تعاقده بشأنها بما يتفق مع تلك اللوائح. ويجب أن لا يكون الصندوق مسؤولاً عن ديون الشركة المديرة أو عن ديون المستثمرين.

المادة 13

Article 13

1. The decision to liquidate a securitisation fund shall be made public by the management company within a period of 15 days from such decision. Publication shall be made through notices published in the Official Gazette and in at least two newspapers of adequate distribution, one of such newspapers being necessarily a Bahrain newspaper.
2. Once the liquidation has commenced, the issuance of securities is prohibited under penalty of voidance, except for the sake of the liquidation.
3. Without prejudice to the preceding paragraph, the commencement of the liquidation is effective against third parties only as from the day of its publication in the Official Gazette, except if the securitisation fund can establish that such third parties had prior knowledge thereof. Third parties may however rely upon the liquidation prior to its publication.

1. يتم الإعلان عن قرار بتصفية صندوق التوريق من قبل الشركة المديرة في غضون 15 يوماً من اتخاذ مثل هذا القرار. ويتم الإعلان من خلال نشر ذلك في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين على الأقل من الصحف المعروفة، على أن تكون إحداها صحيفة بحرينية.
2. وبمجرد البدء بعملية التصفية، يحظر إصدار الأوراق المالية إلا لغايات التصفية، وذلك تحت طائلة البطلان.
3. مع عدم الإخلال بالفقرة السابقة، تعتبر عملية التصفية نافذة بحق الأطراف الثالثة فقط اعتباراً من يوم نشره في الجريدة الرسمية، ما لم يكن بإمكان صندوق التوريق إثبات أن تلك الأطراف كانت على علم مسبق بذلك. إلا أنه يجوز للأطراف الثالثة أن تعتمد على عملية التصفية قبل الإعلان عنها.

Sub-section 2 - Management Companies

القسم الفرعي 2 - الشركات المديرة

Article 14

The management company is a commercial company whose object is to manage securitisation funds and, as the case may be, to act as fiduciary of funds consisting of one or more fiduciary properties.

المادة 14

الشركة المديرة هي شركة تجارية الغاية منها إدارة صناديق التوريق، حسب مقتضى الحال، ولتعمل بصفة أمين على الصناديق التي تتكون من واحد أو أكثر من الممتلكات المؤتمنة.

Article 15

المادة 15

1. The management company shall draw up the management regulations for the securitisation fund.
2. Without prejudice to the powers conferred upon a fiduciary-representative, the management company acts on behalf of the securitisation fund and its investors vis-a-vis third parties. It acts on their behalf in all judicial proceedings, whether as plaintiff or defendant, without having to disclose the identity of the investors, the sole indication that the management company is acting in such capacity being sufficient. As long as they are represented, the investors cannot individually bring actions which fall within the authority of the management company.

1. تقوم الشركة المديرة بوضع اللوائح الإدارية الداخلية لصندوق التوريق.

2. مع عدم الإخلال بالسلطات المتفق عليها للوكيل المؤتمن، تقوم الشركة المديرة بالعمل نيابة عن صندوق التوريق وعن المستثمرين في الصندوق في تعاملاتها مع الأطراف الخارجية. حيث تعمل نيابة عنهم في جميع الإجراءات القضائية، سواء بصفة المدعي أو المدعى عليه دون الإفصاح عن هوية المستثمرين، بحيث يُعتبر الإشارة إلى عمل الشركة بهذه الصفة أمراً كافياً. ولا يحق للمستثمرين القيام بأية إجراءات فردية من تلك الإجراءات التي تقع ضمن صلاحيات الشركة المديرة طيلة فترة التمثيل.

Article 16

The management company must perform its duties in an independent manner and in the sole interest of the securitisation fund and the investors. It may not use the assets of the securitisation fund for its own needs and it is liable towards the investors and third parties for the proper performance of its duties.

المادة 16

على الشركة المديرة أن تقوم بتنفيذ مهامها بشكل مستقل وللمصلحة المطلقة لصندوق التوريق والمستثمرين. ولا يحق لها استخدام أصول الصندوق لاحتياجاتها الخاصة وتعتبر الشركة مسؤولة أمام المستثمرين والأطراف الخارجية بشأن حسن أدائها للمهام الموكلة إليها.

Article 17

The creditors of the management company or of the investors have no rights of recourse against the assets of the securitisation fund.

المادة 17

لا يحق لأي من دائني الشركة المديرة أو للمستثمرين الرجوع على أصول صندوق التوريق.

المادة 18

Article 18

The duties of the management company in respect of the securitisation fund shall cease:

- in the event of resignation or removal of the management company, provided that it is replaced by another management company, authorised, as the case may be, in accordance with the provisions of this law;
- if the management company has been declared bankrupt, has entered into a composition with creditors, has obtained a suspension of payment, has been put under court controlled management, or has been the subject of similar proceedings or has been put into liquidation;
- if, in the case of an authorised securitisation undertaking, the CBB withdraws the management company's authorisation; and
- in all other circumstances set out in the management regulations.

تنتهي مهام الشركة المديرة فيما يتعلق بصندوق التوريق في الحالات التالية:

- في حالة استقالة أو عزل الشركة المديرة، على أن يتم استبدالها بشركة مديرة أخرى، ومفوضة، حسب مقتضى الحال، وفقاً لأحكام هذا القانون؛
- في حال أعلنت الشركة المديرة إفلاسها، أو دخلت في تسوية مع الدائنين، أو حصلت على تعليق للدفعات، أو تم وضعها تحت إدارة المحكمة، أو خضعت لأي إجراءات مماثلة أو خضعت لعملية التصفية؛
- إذا قام المصرف المركزي، في حالة مؤسسة التوريق المجازة، بسحب الإجازة الممنوحة للشركة المديرة؛ و
- في أي من الظروف الأخرى الوارد ذكرها في لوائح الإدارة.

Chapter Two

Authorised Securitisation Undertakings

Section 1 - Obligation and Conditions for an Authorisation

Article 19

Securitisation undertakings which issue securities to the public on a continuous basis ("authorised securitisation undertakings") must be authorised by the CBB to exercise their activities.

الفصل الثاني

مؤسسات التوريق المجازة

القسم 1 – الالتزامات والشروط الخاصة بمنح الإجازة

المادة 19

يجب على مؤسسات التوريق التي تقوم بإصدار الأوراق المالية للجمهور على أساس دائم "مؤسسات التوريق المجازة" أن تكون حاصلة على إجازة من قبل المصرف المركزي لكي تتمكن من ممارسة أنشطتها.

Article 20

1. A securitisation undertaking shall be authorised only if the CBB approves its articles of incorporation or the management regulations of the securitisation undertaking, and, as the case may be, authorises its management company. Securitisation companies and management companies of securitisation funds must be appropriately organised and have adequate resources to discharge their legal and fiduciary duties prior to the CBB considering their authorisation.
 2. The members of the administrative, management and supervisory vehicles of a securitisation company or a management company of an authorised securitisation undertaking, as well as its direct or indirect shareholders which are in a position to exercise a significant influence over the conduct of the business of such a company, must be of sufficiently good repute and have the experience or means required for the performance of their duties. To that end, the names of those persons, and of every person succeeding them in office, must be notified to, and approved by, the CBB prior to taking up their appointment.
 3. Any change in control of the securitisation company or the management company, any replacement of the management company, as well as any amendment to the management regulations or the articles of incorporation are subject to the prior approval of the CBB.
1. يتم إجازة مؤسسة التوريق فقط في حال موافقة المصرف المركزي على النظام الأساسي أو على لوائح الإدارة الداخلية الخاصة بمؤسسة التوريق، وفي حال إجازة الشركة المديرة لها، حسب مقتضى الحال. ويجب أن تكون كل من شركات التوريق والشركات المديرة لصناديق التوريق منظمة بشكل ملائم وان تتوفر لديها الموارد الكافية للقيام بالمهام القانونية والتعاقدية قبل أن يقوم المصرف المركزي بالموافقة على منح الإجازة.
 2. على أعضاء الهيئات الإدارية والرقابية لشركة التوريق أو الشركة المديرة لمؤسسة التوريق المجازة، إضافة إلى المساهمين المباشرين أو غير المباشرين فيها، والذين يشغلون مناصب هامة ذات تأثير في سير عمل الشركة، أن يتمتعوا بسمعة حسنة وبالخبرات والمؤهلات المطلوبة للقيام بأداء المهام الموكلة إليهم. ولهذه الغاية، يجب إبلاغ المصرف المركزي بأسماء تلك الشخصيات وبالشخصيات التي تعقبها والحصول على الموافقة المسبقة من المصرف المركزي عليها قبل تعيينها.
 3. إن أي تغيير على السيطرة لدى شركة التوريق أو الشركة المديرة أو استبدال الشركة المديرة، وأي تعديل على لوائح الإدارة الداخلية أو النظام الأساسي، كل ذلك يخض لموافقة المصرف المركزي المسبقة.

المادة 21

Article 21

1. Authorised securitisation undertakings shall be entered on a list by the CBB. Such entry shall be tantamount to authorisation and shall be notified to the securitisation undertaking. The said list and any amendments made thereto shall be published by the CBB from time to time at the sole discretion of the CBB.
 2. The entering and the maintaining on the list referred to in the preceding paragraph, shall be subject to compliance with all the provisions of laws, regulations and agreements which govern the securitisation undertaking, the operation of its vehicles and the distribution, placing or sale of the securities issued by the securitisation undertaking.
 3. The fact that a securitisation undertaking is entered on the list referred to in the preceding article shall not under any circumstance be described in any way whatsoever as a positive assessment made by the CBB of the quality of the securities issued by it.
1. يتم إدخال مؤسسات التوريق المجازة إلى قائمة خاصة بذلك لدى المصرف المركزي. وتكون عملية الإدخال متزامنة مع منح الإجازة ويتم إبلاغ مؤسسة التوريق بذلك. كما يتم نشر القائمة وأية تعديلات تطرأ عليها من قبل المصرف المركزي من وقت لآخر وذلك وفق تقديره المطلق.
2. إن عملية الإضافة إلى القائمة والاحتفاظ بها، كما ورد في الفقرة السابقة، تخضع إلى الامتثال إلى جميع الأحكام الواردة في القوانين واللوائح والاتفاقيات التي تنظم مؤسسات التوريق، وسير أعمالها وعمليات توزيع، أو توظيف، أو بيع الأوراق المالية المصدرة من قبل مؤسسات التوريق.
3. لا يُنظر إلى حقيقة أن مؤسسة التوريق مدرجة في القائمة المشار إليها في المادة السابقة، تحت أي ظرف، على أنه تقييم إيجابي من قبل المصرف المركزي لجودة الأوراق المالية المصدرة من قبلها، بأي طريقة كانت.

القسم 2 – الرقابة على مؤسسات التوريق المجازة

المادة 22

Section 2 - Supervision of Authorised Undertakings

Article 22

Authorised securitisation undertakings must entrust the custody of their liquid assets and securities with a suitable financial institution established or having its registered office in Bahrain.

يجب على مؤسسات التوريق المجازة بأن تعهد بالأصول السائلة والأوراق المالية لديها إلى مؤسسة مالية ملائمة منشأة أو مقرها القانوني في البحرين.

المادة 23

Article 23

1. Authorised securitisation undertakings are supervised by the CBB which must in particular, ascertain that they comply with the law and their obligations.
 2. The CBB supervision continues until the close of the liquidation of the securitisation undertaking.
1. تتم مراقبة مؤسسات التوريق المجازة من قبل المصرف المركزي والذي يتعين عليه التأكد من التزام تلك المؤسسات بالقانون وبالالتزامات الموكلة إليها.
2. يواصل المصرف المركزي عمله الرقابي إلى أن يتم الانتهاء من تصفية مؤسسة التوريق.

1. The CBB may request from authorised securitisation undertakings, a periodical statement of their assets and liabilities and their operating results. The CBB shall, at its sole discretion, determine the format and overall content of those statements, and the parties whom the CBB considers appropriate to provide them.
 2. The CBB may, at its sole discretion, require communication of any information or carry out on-site investigations and/or undertake on-site inspections at any time. The scope of such activities shall be determined by the CBB, and may include but not be limited to an inspection and review of all the documents of a securitisation company, a management company or a financial institution entrusted with the deposit of the assets of an authorised securitisation undertaking, which relate to the organisation, administration, management, or operation of such undertaking or to the valuation of and return on the assets, in order to verify compliance with the provisions of this law and the provisions set out in the management regulations or the articles of incorporation of the securitisation undertaking, and in the agreements relating to the issuance of securities, and the accuracy of the information it has been provided with.
1. للمصرف المركزي أن يطلب من مؤسسات التوريق المجازة تزويده ببيانات دورية حول أصولها والتزاماتها ونتائج عملياتها. كما يقوم المصرف المركزي، وفق إرادته المطلقة، بتحديد شكل ومضمون تلك البيانات، والأطراف التي يرى المصرف بأنهم ملائمون لتقديم تلك البيانات.
 2. للمصرف المركزي، ووفق إرادته المطلقة، أن يطلب الحصول على أية معلومات أو القيام بعمليات تحقيق و/أو التفتيش الميدانية في أي وقت. ويتم تحديد نطاق عمل تلك الأنشطة من قبل المصرف المركزي، والتي يمكن أن تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات التفتيش والمراجعة لجميع وثائق شركة التوريق، الشركة المديرة، أو المؤسسة المالية المودع لديها أصول مؤسسة التوريق المجازة، والتي تتعلق بالمؤسسة، إدارتها، أو عمليات تلك المؤسسة أو التي ترتبط بتقييم الأصول والعائد على الأصول، وذلك من أجل التحقق من مدى الالتزام بهذا القانون وبالأحكام الواردة في لوائح الإدارة الداخلية أو في النظام الأساسي لمؤسسة التوريق، وكذلك الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بإصدار الأوراق المالية، والتأكد من دقة المعلومات المقدمة إلى المصرف المركزي من قبل تلك الأطراف.

Article 25

1. In the event that the CBB determines that an authorised securitisation undertaking is not complying with the provisions of this law, the management regulations, the articles of incorporation or the agreements relating to the issuance of securities, or that the rights attached to the securities issued by the securitisation undertaking may be impaired, it may direct the securitisation undertaking to remedy the situation within a period specified by the CBB.
2. If such directive is not complied with, the CBB may make its position on the findings under paragraph 1 public; prohibit any issuance of securities; request the listing of the securities issued by the securitisation undertaking to be suspended; withdraw its authorisation; and/or take the securitisation undertaking into administration pursuant to Part 10 of the CBB Law, and such securitization undertaking shall be deemed to be a “licensee” of the CBB for the purposes of that Part of the CBB Law.

1. في حال قرر المصرف المركزي بان مؤسسة التوريق غير ملتزمة بأحكام هذا القانون، أو باللوائح الإدارية الداخلية، أو بالنظام الأساسي أو بالاتفاقيات المتعلقة بإصدار الأوراق المالية، أو أن الحقوق الملحقه بالأوراق المالية المصدرة من قبل مؤسسة التوريق عرضة للخطر، فإن للمصرف المركزي أن يطلب من مؤسسة التوريق معالجة الوضع ضمن فترة زمنية يحددها المصرف المركزي.

2. وإذا لم يتم الالتزام بهذا التوجيه، للمصرف المركزي أن يقوم بنشر نتائج عمليات مؤسسة التوريق المعنية وفقاً للفقرة (1) أعلاه؛ أن يقوم بمنعه من إصدار أية أوراق مالية؛ أن يطلب تعليق إدراج الأوراق المالية المصدرة؛ سحب الإجازة؛ و/أو وضع مؤسسة التوريق تحت الإدارة وفقاً للباب العاشر من قانون المصرف المركزي، وتعتبر مؤسسة التوريق في حكم المرخص له من حيث الخضوع لأحكام الباب العاشر من قانون المصرف المركزي.

Article 26

If an authorised securitisation undertaking or its management company does not publish the commencement of its liquidation in accordance with Article 13, such publication is made by the CBB at the expense of the securitisation undertaking.

إذا لم تقم مؤسسة التوريق المجازة أو شركتها المديرة بالإعلان عن الشروع بعملية التصفية الخاصة بها وفقاً للمادة 13، فسيقوم المصرف المركزي بذلك وعلى حساب مؤسسة التوريق.

Section 3 - Decisions of the Central Bank of Bahrain**القسم 3 – قرارات المصرف المركزي****Article 27****المادة 27**

1. Decisions of the CBB adopted in implementation of this law shall state the reasons on which they are based and, unless the delay entails risks, they shall be adopted after preparatory proceedings at which all parties are able to state their case.

1. تبين قرارات المصرف المركزي التي يتم تبنيها في تطبيق هذا القانون الأسباب التي استندت إليها تلك القرارات، ويتم تبنيها بعد المضي في إجراءات تحضيرية بحيث تتمكن جميع الأطراف من بيان رأيها، ما لم يترتب على تأخير ذلك أية مخاطر.

2. Decisions rendered by the CBB may be challenged in the administrative court. Any action must, under penalty of foreclosure, be filed within one month of notification of the challenged decision. It is exempt from any stamp or registration duties. The administrative court shall render its decision based on the merits of the case.

Article 28

The decision of the CBB withdrawing the name of a securitisation undertaking from the list provided for in Article 21 shall by operation of law, as from the notification thereof to such undertaking, and until the decision has become final, entail for such undertaking suspension of any payment by said undertaking and prohibition for such undertaking, under penalty of voidance, to take any measures other than protective measures, except with the prior written authorisation of the CBB.

Article 29

1. The written authorisation of the CBB is required for all measures and decisions of the undertaking and, failing such authorisation, they shall be void.
2. The CBB may submit for consideration to the relevant authorities of the undertaking any proposals which they consider appropriate. They may attend the proceedings of the administrative, management, executive or supervisory bodies of the undertaking at any time, including without prior notification.

2. القرارات الصادرة عن المصرف المركزي قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية. ويجب تقديم أي إجراء، تحت طائلة حبس الرهن، خلال شهر من تاريخ تبليغ الطعن بالقرار. ويعفى ذلك من أي طابع أو رسوم تسجيل. وتقوم المحكمة الإدارية بإصدار قرارها استناداً إلى أساس الدعوى.

المادة 28

إن قرار المصرف المركزي سحب اسم مؤسسة التوريق من القائمة المبينة في المادة 21، إعمالاً لأحكام القانون، ونتيجة للتبليغ المذكور لمؤسسة التوريق، والى أن يصبح القرار نهائياً، يصبح منطوقاً بالنسبة لتلك المؤسسة على تعليق أية دفعة من قبل تلك المؤسسة ويحظر عليها، تحت طائلة البطلان، اتخاذ أية إجراءات غير إجراءات الحماية ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة عليه من قبل المصرف المركزي.

المادة 29

1. تعتبر الإجازة الكتابية الصادرة عن المصرف المركزي مطلوبة في جميع الإجراءات والقرارات الخاصة بمؤسسة التوريق، وبخلاف ذلك، فإن تلك القرارات والإجراءات تعتبر باطلة.
2. للمصرف المركزي تقديم أية مقترحات يراها مناسبة إلى السلطات ذات الصلة بمؤسسة التوريق للنظر فيها، ويحق للمصرف حضور مداورات الهيئة الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية في أي وقت ودون إشعار.

Article 30

The judgment provided for in Paragraph (1) of Article 38 of this law shall terminate the functions of the CBB which must, within one month after its replacement, submit to the liquidators appointed in such judgment a report on the use of the undertaking's assets together with the accounts and supporting documents.

Chapter Three

Liquidation of Securitisation Undertakings

Section 1 - Provisions Common to Authorised and Unauthorised Securitisation Undertakings

Article 31

Securitisation undertakings shall, after dissolution, be deemed to exist for the purpose of their liquidation. All documents and other correspondence issued by a securitisation undertaking in liquidation shall clearly state that it is in liquidation.

Article 32

Each compartment of a securitisation undertaking may be separately liquidated without such liquidation resulting in the liquidation of another compartment.

Article 33

The liquidator's responsibilities include, but are not limited to, bringing and defending all actions on behalf of the securitisation undertaking, receiving all payments, granting releases with or without discharge, realising all the assets of the undertaking and re-employing the proceeds therefrom, issuing or endorsing any negotiable instruments, assessing and determining the validity and appropriateness of compounding or compromising claims.

المادة 30

ينهي الحكم المنصوص عليه في الفقرة (1) من المادة 38 من هذا القانون مهام المصرف المركزي، والذي يجب عليه، وفي غضون شهر واحد بعد الإحلال مكانه، أن يقدم إلى المصنفين المعيّنين في مثل هذا الحكم تقريراً حول استخدام أصول مؤسسة التوريق إلى جانب الحسابات والمستندات المؤيدة.

الفصل الثالث

تصفية مؤسسات التوريق

القسم 1 – الأحكام المشتركة لكل من مؤسسات التوريق المجازة ومؤسسات التوريق غير المجازة

الماد 31

بعد إنهاء مؤسسة التوريق، فإنها تعتبر موجودة لغايات التصفية. ويجب أن تشير جميع الوثائق والمراسلات الصادرة خلال فترة التصفية بشكل واضح إلى أن مؤسسة التوريق تحت التصفية.

المادة 32

يجوز تصفية كل قسم من أقسام مؤسسة التوريق بشكل منفصل دون أن تؤدي عملية تصفية أي من تلك الأقسام إلى تصفية قسم آخر.

المادة 33

تتضمن مسؤولية المصفي، وليس على سبيل الحصر، بإجراءات رفع الدعاوى والدفاع نيابة عن مؤسسة التوريق، واستلام جميع الدفعات، منح إبراء مع أو بدون إعفاء، بيع جميع الأصول العائدة لمؤسسة التوريق وإعادة توظيف العوائد المتأتية منها، وإصدار أو تظهير الأدوات المالية القابلة للتظهير، وتقييم وتحديد سلامة وملائمة عملية دمج أو تسوية المطالبات.

Article 34

Sums and assets payable to investors who failed to present themselves at the time of the closure of the liquidation, shall be paid to the court to be held for the benefit of the persons entitled thereto.

Article 35

1. The liquidators shall be responsible both to all appropriate third parties and to the securitisation undertaking itself for the discharge of their mandate and for any faults committed in the conduct of their activities.
2. Legal actions against the liquidators shall lapse five years after the date on which the facts upon which such actions are based occurred or, if fraudulently concealed, after the discovery of such facts.

Section 2 - Provisions Specific to Authorised Securitisation Undertakings

Sub-section 1- Voluntary Liquidation of Authorised Undertakings

Article 36

The liquidator of an authorised securitisation undertaking must have the necessary good repute and professional qualifications and must be authorised by the CBB.

Article 37

During the voluntary liquidation procedure, authorised securitisation undertakings remain subject to the supervisory oversight of the CBB.

المادة 34

بالنسبة للمبالغ والأصول مستحقة الدفع إلى المستثمرين ممن لم يتمكنوا من تقديم أنفسهم في وقت إغلاق عملية التصفية، فإنه يتم دفعها إلى المحكمة لكي يتم الاحتفاظ بها لصالح الأشخاص الذين يستحقونها.

المادة 35

1. يكون المصفون مسؤولون عن كل من الأطراف الخارجية الملائمة وعن مؤسسة التوريق ذاتها بشأن القيام بالمهام الموكلة اليهم فيما يتعلق بأية أخطاء كانت قد ارتكبت في سياق أعمالهم.
2. تنتضي الإجراءات القانونية المتخذة بحق المصفين بعد مرور خمس سنوات من تاريخ الوقائع التي اتخذت بموجبها تلك الإجراءات، أو بعد اكتشاف تلك الوقائع في حال تم إخفاؤها بقصد الاحتيال.

القسم 2 – الأحكام الخاصة بمؤسسات التوريق المجازة

القسم الفرعي 1 – التصفية الاختيارية لمؤسسات التوريق المجازة

المادة 36

يجب أن يتمتع المصفي في حالة مؤسسة التوريق المجازة بالسمعة الحسنة والمؤهلات المهنية اللازمة ويجب أن يكون مفوضاً من قبل المصرف المركزي.

المادة 37

تبقى مؤسسات التوريق المجازة خاضعة لرقابة المصرف المركزي طيلة فترة التصفية الاختيارية.

Sub-section 2 - Forced Liquidation of Authorised Undertakings

Article 38

1. The court dealing with commercial matters shall upon request from the CBB, pronounce the dissolution and order the liquidation of authorised securitisation undertakings whose entry on the list provided for in Article 21 has been definitely refused or withdrawn.
2. When ordering the liquidation, the court shall appoint a bankruptcy judge and one or more liquidators, subject to Article 71 below.
3. The court shall determine the method of liquidation. It may, at its discretion, render applicable the provisions applicable to the liquidation in bankruptcy. The liquidation method may be changed by a subsequent decision, either ex officio or at the request of the liquidator(s).
4. The judgment pronouncing the dissolution and ordering the liquidation is provisionally enforceable.
5. The judgments pronouncing the dissolution and ordering the liquidation of a securitisation undertaking shall be published in the Official Gazette and in two newspapers of adequate distribution as specified by the court, of which at least one must be a Bahrain newspaper. Such publications are made by the liquidator.

القسم الفرعي 2 – التصفية الإجبارية لمؤسسات التوريق المجازة

المادة 38

1. بناء على طلب من المصرف المركزي، تقوم المحكمة المختصة بالمسائل التجارية بإعلان حل وتقضي بتصفية مؤسسة التوريق المجازة التي تم سحبها أو رفض إدراجها في القائمة المنصوص عليها في المادة 21.
2. عندما تقضي المحكمة ببدء التصفية، تقوم بتعيين قاضي التصفية بالإضافة إلى واحد أو أكثر من المصفين، وذلك بما يخضع للمادة 71 من هذا القانون.
3. تقوم المحكمة بتحديد طريقة التصفية. وللمحكمة، وفق إرادتها المطلقة، أن تطبق الأحكام المعمول بها عند التصفية في حالة الإفلاس. ويجوز تغيير طريقة التصفية بموجب قرار لاحق سواء بحكم عملها أو بناء على طلب المصفين.
4. يعتبر قرار إعلان حل مؤسسة التوريق وأمر التصفية نافذ بصفة مؤقتة.
5. يتم نشر قرار إعلان حل مؤسسة التوريق وأمر التصفية في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين على الأقل من الصحف المعروفة حسبما تحدده المحكمة، على أن تكون إحداها صحيفة بحرينية. ويقوم المصفي بعملية نشر القرار.

Article 39

As from the date of the judgment, all legal actions related to movable or immovable property and all enforcement procedures over movable or immovable property can only be pursued, commenced or exercised against the liquidator. The judgment ordering the liquidation suspends all seizures effected by unsecured creditors and creditors not benefiting from preferential rights over movable or immovable property.

المادة 39

واعتباراً من تاريخ القرار، فإن جميع الإجراءات القانونية بشأن الأموال المنقولة أو غير المنقولة، وجميع إجراءات التنفيذ بحق الأموال المنقولة وغير المنقولة يمكن القيام أو البدء بها أو ممارستها بحق المصفي فقط. ويؤدي قرار التصفية بتعليق جميع إجراءات الحجز المنفذة من قبل الدائنين غير المضمونين والدائنين غير المستفيدين من حقوق الأفضلية على الأموال المنقولة أو غير المنقولة.

Article 40

The liquidator may not grant security interests over the assets of the securitisation undertaking or transfer such assets for security purposes without the authorisation of the court. The court may grant such authorisation to the liquidator at any time during the liquidation proceedings in respect of all or part of the assets of the securitisation undertaking.

المادة 40

لا يجوز للمصفي أن يمنح حقوق ضمان على أصول مؤسسة التوريق أو نقل تلك الأصول لأغراض الضمان دون موافقة المحكمة. للمحكمة أن تمنح المصفي الموافقة في أي وقت خلال مدة إجراءات التصفية فيما يتعلق بكل أو بعض أصول مؤسسة التوريق.

Article 41

After payment or deposit with the court of sums sufficient to pay the debts, the liquidator shall distribute to the investors the sums or assets to which they are entitled.

المادة 41

بعد دفع المبالغ الكافية لتسديد الديون أو إيداعها لدى المحكمة، يقوم المصفي بتوزيع المبالغ أو الأصول على المستثمرين أصحاب الحقوق.

Article 42

The court may at any time request the liquidator to deliver a report on the status of the liquidation. It shall determine the costs and the fees of the liquidators and may grant them advances.

المادة 42

للمحكمة في أي وقت أن تطلب من المصفي أن يقدم لها تقريراً عن وضع التصفية. وتحدد المحكمة تكاليف وأتعاب المصفين ويحق للمحكمة أن تمنحهم سلفاً.

Article 43

In case of the absence of or insufficiency of assets, as determined by the bankruptcy judge, all procedural documents shall be exempt from court .

المادة 43

في حال عدم وجود أو عدم كفاية الأصول، حسب ما يحدده قاضي الإفلاس، تكون جميع الوثائق الإجرائية معفية من رسوم المحكمة والتسجيل.

Article 44

1. When the liquidation is completed, the liquidator shall deliver a report to the court on the use made of the assets of the undertaking and shall submit accounts and evidence in support.
2. The court shall appoint one or more independent auditors to examine the documents. After receipt of the report from the independent auditor, it renders its judgment on the management by the liquidator and on the close of the liquidation.
3. Its decision shall be published in accordance with Article 38 here above and shall also indicate:
 - the place designated by the court where the corporate books and records must be kept for at least five years; and
 - the measures taken in accordance with Article 34 with respect to the deposit with the court of sums and assets to which creditors and investors are entitled and which could not be disbursed.

Article 45

Any legal actions against the liquidators, in their capacity as such, lapses five years after the publication of the close of the liquidation proceedings.

المادة 44

1. عند انتهاء التصفية، يقوم المصفي بتقديم تقرير إلى المحكمة حول استخدام أصول مؤسسة التوريق ويدعم التقرير بالحسابات والأدلة الخاصة به.
2. تقوم المحكمة بتعيين مدقق مستقل أو أكثر لفحص المستندات. وبعد استلام التقرير من المدقق المستقل، تقوم المحكمة بإصدار قرارها حول إداء المصفي في إدارة وإغلاق التصفية.
3. يتم نشر قرار المحكمة وفقا للمادة 38 من هذا القانون على أن يشير إلى التالي:
 - المكان الذي عينته المحكمة لحفظ سجلات ودفاتر الشركة لمدة خمس سنوات على الأقل؛ و
 - الإجراءات التي اتخذت وفقا للمادة 34 من القانون فيما يتعلق بإيداع المبالغ والأصول لدى المحكمة والتي يستحقها الدائنون والمستثمرون والتي لا يمكن توزيعها.

المادة 45

تتقضي أية إجراءات قانونية بحق المصفيين، بصفتهم هذه، بعد مرور خمس سنوات من نشر إنهاء إجراءات التصفية.

TITLE III
Securitized Risks
Chapter One
Assumption of Risks

الباب الثالث
المخاطر المورقة
الفصل الأول

Article 50

1. Risks relating to the holding of assets, whether movable or immovable, tangible or intangible, as well as risks resulting from the obligations assumed by third parties or relating to all or part of the activities of third parties are capable of being securitised.
2. The securitisation undertaking may assume those risks by acquiring the assets, guaranteeing the obligations or by committing itself in any other way.
3. Securitisation transactions governed by this law do not constitute activities governed by laws and regulations for insurance.

Article 51

Securitisation undertakings may acquire and, subject to the conditions set out in Article 58 hereafter, transfer claims and other assets, existing or future, in one or more transactions or on a continuous basis.

Article 52

1. The assignment of an existing claim to or by a securitisation undertaking, becomes effective between the parties and against third parties as from the moment the assignment is agreed on, unless the contrary is provided for in such agreement.
2. A future claim which arises out of an existing or future agreement is capable of being assigned to or by a securitisation undertaking provided that it can be identified as being part of the assignment at the time it comes into existence or at any other time agreed between the parties.

افتراض المخاطر (قبولها وتحملها)

المادة 50

1. يمكن توريق المخاطر المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول، سواء المنقولة أو غير المنقولة، أو الملموسة أو غير الملموسة، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن الالتزامات المفترضة من قبل اطراف خارجية أو متعلقة بكل أو جزء من أنشطة تلك الأطراف.
2. يحق لمؤسسة التوريق افتراض (أي قبول وتحمل) تلك المخاطر من خلال شراء الأصول، أو ضمان الالتزامات أو تحمل أي من أشكال الالتزام الأخرى.
3. لا تشكل صفقات التوريق الخاضعة لأحكام هذا القانون الأنشطة الخاضعة للقوانين واللوائح الخاصة بعمليات التأمين.

المادة 51

يجوز لمؤسسة التوريق، ووفق الشروط المحددة في المادة 58 من هذا القانون، أن تقوم بشراء ونقل المطالبات والأصول الأخرى، في الوقت الحالي أو في المستقبل، في واحد أو أكثر من الصفقات أو على أساس دائم.

المادة 52

1. تعتبر إحالة المطالبات القائمة إلى أو من قبل مؤسسة التوريق سارية المفعول بين الأطراف وبحق الأطراف الخارجية اعتبار من لحظة الإحالة المتفق عليها، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.
2. تكون المطالبات المستقبلية التي تنشأ نتيجة اتفاقيات حالية أو مستقبلية قابلة لأن يتم إحالتها إلى أو من قبل مؤسسة التوريق شريطة أن تكون قابلة للتحديد كجزء من الإحالة في الوقت الذي تصبح فيه سارية المفعول أو في أي وقت آخر متفق عليه بين الأطراف.

3. The assignment of a future claim is conditional upon its coming into existence, but when the claim does come into existence, the assignment becomes effective between the parties and against third parties as from the moment the assignment is agreed on, unless the contrary is provided for in such agreement, notwithstanding the opening of bankruptcy proceedings or any other collective proceedings against the assignor before the date on which the claim comes into existence.

Article 53

1. The claim assigned to a securitisation undertaking becomes part of its property as from the date on which the assignment becomes effective, notwithstanding any undertaking by the securitisation undertaking to reassign the claim at a later date. The assignment cannot be re-characterised on grounds relating to the existence of such an undertaking.
2. The assignment to or by a securitisation undertaking entails, except if otherwise agreed, the transfer of the guarantees and security interests securing such claim, and its enforceability by operation of law against third parties, without any further formalities.
3. The assigned debtor is validly discharged from its payment obligations by payment to the assignor as long as it has not gained knowledge of the assignment.

Article 54

An assignment prohibited by the agreement out of which the assigned claim arises or which for other reasons does not comply with the provisions of such agreement is not effective against the assigned debtor unless: the assigned debtor has agreed thereto; the assignee legitimately ignored such non-compliance; and/or the assignment relates to a monetary claim.

3. إن التنازل عن مطالبة مستقبلية مشروط بنفاذه، ولكن في حال عدم نفاذ التنازل، فإن التنازل يصبح نافذاً بين الأطراف وبحق أطراف خارجية اعتباراً من لحظة التنازل المتفق عليها، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في الاتفاقية، بالرغم من البدء بإجراءات الإفلاس أو أي إجراءات جماعية أخرى بحق المتنازل قبل تاريخ نفاذ المطالبة.

المادة 53

1. تصبح المطالبة المحالة إلى مؤسسة التوريق جزءاً من ملكيتها اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية، على الرغم من أي تعهد من قبل مؤسسة التوريق بإعادة عملية الإحالة للمطالبة في تاريخ لاحق. ولا يمكن إعادة تأهيل الإحالة الناتجة عن وجود ذلك التعهد.
2. إن التنازل إلى أو من قبل مؤسسة التوريق ينطوي على نقل الكفالات وحقوق الضمان على المطالبة، وعلى سريان نفاذها بموجب القانون بحق الأطراف الخارجية دون الحاجة لأية إجراءات شكلية أخرى، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.
3. يعتبر المدين المتنازل معفياً من التزام الدفع تجاه دفعه إلى المتنازل له طالما أنه لم يكن على علم بعملية التنازل.

المادة 54

لا يكون نافذاً بحق المدين المتنازل أي تنازل محظور بموجب الاتفاقية التي قد نشأت عنها المطالبة المحالة (المتنازل عنها)، أو أي تنازل لا يتفق لأسباب أخرى مع أحكام الاتفاقية، إلا إذا: وافق المدين المتنازل على ذلك؛ قام المتنازل إليه بتجاهل عدم الالتزام المشار إليه بشكل قانوني؛ و/أو كانت عملية التنازل تتعلق بمطالبة نقدية.

Article 55

The law governing the assigned claim determines the assignability of such claim, the relationship between the assignee and the debtor, the conditions under which the assignment is effective against the debtor and whether the debtor's obligations have been validly discharged. The law of the jurisdiction in which the assignor is located governs the conditions under which the assignment is effective against third parties.

Article 56

The articles of incorporation, the management regulations of the securitisation undertaking, an assignment agreement or any other agreement may grant to the assignor a right over all or part of the assets of the securitisation undertaking which are available after payment of all other creditors.

Chapter Two

Management of Risks

Article 57

The securitisation undertaking may entrust the assignor or a third party with the collection of claims it holds as well as with any other tasks relating to the management thereof, without such persons having to apply for an authorisation under the legislation on the financial sector.

Article 58

1. A securitisation undertaking cannot assign its assets except in accordance with the provisions laid down in its articles of incorporation or its management regulations.

المادة 55

يحدد القانون المنظم لأحكام المطالبة المحالة عملية إحالة تلك المطالبة، والعلاقة بين المحال إليه والمدين، وشروط نفاذ عملية التنازل بحق المدين، وما إذا كانت التزامات المدين قد أنهيت بشكل سليم. وينظم القانون المعمول به في مكان السلطة القضائية التي يقع فيها التنازل الشروط التي تحكم نفاذ عملية التنازل بحق الأطراف الخارجية.

المادة 56

يمكن للنظام الأساسي، أو لوائح الإدارة الداخلية، أو اتفاقية التنازل أو أية اتفاقية أخرى لدى مؤسسة التوريق أن تمنح التنازل الحق في كل أو بعض أصول مؤسسة التوريق والتي تبقى متوفرة بعد سداد جميع الدائنين الآخرين.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر

المادة 57

لمؤسسة التوريق أن تعهد إلى المتنازل أو إلى طرف خارجي بعملية تحصيل المطالبات التي بحوزته بالإضافة إلى أية مهام أخرى ذات صلة بإدارتها، دون أن يكون على هؤلاء الأشخاص التقدم بطلب إجازة بموجب القوانين ذات الصلة بالقطاع المالي.

المادة 58

1. لا يمكن لمؤسسة التوريق أن تتنازل عن أصولها باستثناء ما يأتي التزاماً بالأحكام الواردة في نظامها الأساسي أو في لوائح الإدارة الداخلية الخاصة بها.

2. In the event that the assignor or the third party to which the collection of claims has been entrusted becomes subject to insolvency proceedings, such as bankruptcy, controlled management, judicial liquidation or any other proceedings affecting the rights of creditors generally, the securitisation undertaking is entitled to claim any sums collected on its behalf prior to the opening of such proceedings, without the other creditors having any rights to such amounts, and notwithstanding any claims raised by the bankruptcy receiver, the controlled management commissioner or the liquidator.
3. The security undertaking may not, by any means whatsoever, create security interests over its assets or transfer its assets for guarantee purposes, except to secure the obligations it has assumed for their securitisation or in favour of its investors, their fiduciary-representative or the issuing vehicle participating in the securitisation. Security interests and guarantees created in breach of this Article are void by operation of law.
4. Except if otherwise agreed, security interests and guarantees shall, by operation of law, extend to the proceeds of the assets assigned or over which security interests have been granted, to any funds received in payment and to the assets in which they are invested.
5. The beneficiaries of pledges over claims gain possession of such claims by entering into the agreement creating such collateral rights. The debtors of the pledged claims are however validly discharged from their payment obligations by payment to the securitisation undertaking as long as they have not gained knowledge of the pledge.

2. في حال خضع المتنازل أو الطرف الخارجي الذي عهد إليه بتحصيل المطالبات إلى إجراءات الإعسار، مثل الإفلاس، الوضع تحت الإدارة، التصفية القضائية، أو أي إجراءات أخرى لها تأثير على حقوق الدائنين بشكل عام، فإنه يحق لمؤسسة التوريق المطالبة بأية مبالغ تم تحصيلها نيابة عنها قبل البدء بتلك الإجراءات، دون أن يكون للدائنين الآخرين أي حق في مثل تلك المبالغ وبالرغم من أية دعاوى تُرفع من قبل مأمور التفليسة، مفوض الإدارة، أو المصفي.

3. لا يحق لمؤسسة التوريق، بأي وسيلة كانت، إنشاء حقوق ضمان على أصولها أو نقل تلك الأصول لغايات الكفالة، باستثناء ما يتم لضمان الالتزامات المترتبة عليها فيما يتعلق بتوريقها أو نيابة عن المستثمرين لديها، أو بالوكيل المؤتمن لها أو المؤسسة المصدرة المشاركة في عملية التوريق. تعتبر حقوق الضمان والكفالات المنشأة بما يخالف هذه المادة لاغية بحكم القانون.

4. ما لم يتم الاتفاق على غير، تمتد حقوق الضمان والكفالات إلى العوائد على الأصول المحالة أو إلى الذي تم منح حق الضمان عليه، وإلى أية أموال مستلمة على سبيل التسديد و إلى الأصول المستثمر فيها.

5. يكون للمستفيدين من الرهونات على المطالبات ملكية تلك المطالبات من خلال إبرام اتفاقيات ينشأ عنها مثل حقوق الضمان هذه. في حين يكون المدينون بالمطالبات المرهونة معفيون من التزامات الدفعات بحقهم بالدفع إلى مؤسسة التوريق طالما أنهم لم يكونوا على علم بذلك الرهن.

TITLE IV
Investors and Creditors
Chapter One

Rights of Investors and Creditors

Article 59

1. The rights of the investors and of the creditors are limited to the assets of the securitisation undertaking. Where such rights relate to a compartment or have arisen in connection with the creation, the operation or the liquidation of a compartment, they are limited to the assets of that compartment.
2. The assets of a compartment are exclusively available to satisfy the rights of investors in relation to that compartment and the rights of creditors whose claims have arisen in connection with the creation, the operation or the liquidation of that compartment.
3. As between investors, each compartment shall be treated as a separate entity, except if otherwise provided for in the constitutional documents.

Article 60

1. If provided for in the articles of incorporation, the management regulations or the issuance agreement, a securitisation undertaking may issue securities whose value or yield is linked to specific compartments, assets or risks, or whose repayment is subject to the repayment of other instruments, certain claims or certain categories of shares. If the acquisition vehicle is different from the issuing vehicle, the value, the yield and the conditions of repayment may also be linked to the assets and the liabilities of the acquisition vehicle. Such links and conditions pertaining thereto must be stated in all relevant documents.

الباب الرابع

المستثمرون والدائنون

الفصل الأول

حقوق المستثمرين والدائنين

المادة 59

1. تتحصر حقوق المستثمرين والدائنين في أصول مؤسسة التوريق. وفي حال كانت تلك الحقوق متعلقة بقسم معين أو نشأت عن رابط أو عملية أو تصفية لأي من الأقسام، فإنها تتحصر في أصول ذلك القسم.
2. تكون أصول القسم متاحة بشكل حصري للوفاء بحقوق المستثمرين المتعلقة بذلك القسم وبحقوق الدائنين الذين لديهم مطالبات ناشئة عن إنشاء ذلك القسم أو ما يتصل به من عمليات أو تصفية.
3. أما بالنسبة لما بين المستثمرين، يتم التعامل مع كل قسم ككيان مستقل، ما لم يتم بيان خلاف ذلك في الوثائق التأسيسية.

المادة 60

1. يحق لمؤسسة التوريق، في حال ورد ذلك في النظام الأساسي، أو في اللائحة الإدارية الداخلية، أو في اتفاقية الإصدار، أن تقوم بإصدار أوراق مالية تكون قيمتها أو العائد عليها مرتبط بقسم معين، أو أصل أو مخاطر محددة، أو تكون عملية وفاؤها خاضعة للوفاء بأدوات أو مطالبات أخرى، أو فئات معينة من الأسهم. وفي حال كانت مؤسسة الاستحواذ مؤسسة مختلفة عن مؤسسة الإصدار، فإنه يمكن أن يكون العائد والشروط لعملية الوفاء مرتبطة أيضا بالأصول والالتزامات لدى مؤسسة الاستحواذ. ويجب أن تكون الروابط والشروط المتعلقة بها مبيّنة في الوثائق ذات الصلة.

2. Notwithstanding any provision to the contrary, the voting rights attached to shares which do not have an equal value is proportionate to the portion of the share capital represented by such shares. The voting rights attached to notes and other debt instruments are always proportionate to the portion of the debt they represent.

Article 61

1. The articles of incorporation, the management regulations of a securitisation undertaking and any agreement entered into by the securitisation undertaking may contain provisions by which investors and creditors accept to subordinate the maturity or the enforcement of their rights to the payment of other investors or creditors or undertake not to seize the assets of the securitisation undertaking nor, as the case may be, of the issuing or acquisition vehicle, and not to petition for bankruptcy thereof or request the opening of any other collective or reorganisation proceedings against them.
2. Proceedings initiated in breach of such provisions shall be declared inadmissible.

Article 62

1. The conditions of issuance and of reimbursement of securities issued by a securitisation undertaking are binding upon the latter and upon the investors and are effective against any other person, including in case of liquidation of one or more compartments, bankruptcy and generally any proceedings affecting creditors' rights generally, without prejudice however to the rights of creditors which have not given their consent thereto.
2. The same applies to any specific conditions accepted by creditors for payment of their claims.

2. بالرغم من أية أحكام خلاف ذلك، تكون حقوق التصويت المصاحبة للاسهم التي ليس لها قيمة متساوية متناسبة مع نسبتها في راس المال الممثل بتلك الأسهم. وتكون حقوق التصويت المصاحبة للسندات وأدوات الدين الأخرى متناسبة دائما مع نسبة الدين الذي تمثله.

المادة 61

1. يجوز أن تتضمن وثيقة النظام الأساسي، أو اللائحة الإدارية الداخلية لدى مؤسسة التوريق، أو أية اتفاقية تبرمها، أحكاماً تكون مقبولة من قبل المستثمرين والدائنين تخضع استحقاق أو نفاذ حقوقهم بالدفع إلى مستثمرين أو دائنين آخرين أو التعهد بعدم الحجز على أصول مؤسسة التوريق، أو أصول مؤسسة الإصدار أو الاستحواذ، حسب مقتضى الحال، وعدم التقدم بطلب إشهار إفلاس أو الطلب بالبدء بأية إجراءات جماعية أو إعادة هيكلة أخرى بحقهم.
2. تُعتبر أية إجراءات تتم بما يخالف هذه الأحكام غير مقبولة.

المادة 62

1. شروط الإصدار والسداد للأوراق المالية التي تصدرها مؤسسة التوريق تعتبر ملزمة لها، وملزمة للمستثمرين ونافذة بحق أي شخص آخر، بما في ذلك الإفلاس في حالة تصفية واحد أو أكثر من الأقسام، وبشكل عام أية إجراءات تؤثر على حقوق الدائنين عموماً، لكن دون الإخلال بحقوق الدائنين الذين لم يحصلوا على موافقة بشأنها.
2. وينطبق ذات الأمر على أية شروط محددة مقبولة من قبل الدائنين بشأن تسديد مطالباتهم.

3. في حالة إصدار أدوات دين من قبل صندوق توريق، تقوم الشركة المديرة للصندوق بممارسة حقوقها وتنفيذ التزامات الشركة المصدرة أو مجلس إدارتها.

3. In case of the issuance of debt instruments by a securitisation fund, the management company of the fund exercises the rights and assumes the obligations of the issuing company or its board of directors.

الفصل الثاني

Chapter Two

Fiduciary - Representatives

الوكلاء المؤتمنين

Section 1 - Rights and Powers of Fiduciary - Representatives

القسم 1 - حقوق وصلاحيات الوكلاء المؤتمنين

المادة 63

Article 63

The investors and the creditors of a securitisation undertaking may entrust the management of their interests to one or more fiduciary-representatives. This law applies only to fiduciary-representatives having their registered office in Bahrain.

يحق للمستثمرين والدائنين في مؤسسة التوريق أن يعهدوا بإدارة مصالحهم إلى واحد أو أكثر من الوكلاء المؤتمنين. وتسري أحكام هذا القانون فقط على الوكلاء المؤتمنين المسجلين في البحرين.

المادة 64

Article 64

1. The instrument by which a fiduciary-representative accepts its mission must define its rights and its powers, in particular its powers of representation, specify the groups of investors or creditors on behalf of which it acts and provide for a procedure for its replacement.
2. That instrument is binding, without any other formality being required, on all investors and creditors which have accepted, or can reasonably be deemed to have accepted, the appointment of the fiduciary-representative. The subscription or the acquisition of a security issued by a securitisation undertaking designating a fiduciary-representative constitutes acceptance of the fiduciary-representative and of its mission.

1. يجب على الوثيقة التي يقبل بموجبها الوكيل المؤتمن مهمته أن تحدد حقوقه وصلاحياته، وعلى وجه التحديد صلاحياته في التمثيل، وتحديد مجموعات المستثمرين والدائنين الذين سيقوم بالتصرف نيابة عنهم كما يجب أن تحدد إجراءات استبداله.

2. دون الحاجة إلى طلب أية إجراءات رسمية أخرى، تكون الوثيقة ملزمة بحق جميع المستثمرين والدائنين التي تضمنت، أو يعتبر إلى الحد المعقول أنها تضمنت، قبول تعيين وكيل مؤتمن. إن الاكتتاب أو شراء ورقة مالية ما صادرة عن إحدى مؤسسات التوريق لديها وكيل مؤتمن معين يشكل قبولاً لممثل الائتمان ولمهمته.

المادة 65

Article 65

1. Unless otherwise provided for, investors and creditors which have appointed a fiduciary-representative are represented by it in all their relations with the securitisation undertaking and third parties connected to the securitisation. As long as they are represented, they cannot individually exercise the rights the management of which they have entrusted to the fiduciary-representative.
2. Within the limits of the powers the investors and the creditors have entrusted to it, the fiduciary-representative may initiate on their behalf all proceedings and defend their interests, including in judicial proceedings, without having to disclose their identity, the sole indication that it acts in its capacity as fiduciary-representative being sufficient.

Article 66

Where a securitisation undertaking issues debt instruments, it may entrust a fiduciary-representative with the functions of representing the holders of such instruments and freely determine its powers, notwithstanding any provisions of the Commercial Companies Law to the contrary.

Article 67

1. The fiduciary-representative may also be granted by the investors and the creditors the power to act in their interest in a fiduciary capacity, in accordance with the legislation on the trust and on fiduciary contracts. The assets and rights which it acquires for the benefit of investors and creditors form a fiduciary property separate from its own assets and liabilities as well as from any other fiduciary property it may hold.

1. ما لم يرد غير ذلك، يكون كل من المستثمرين والدائنين الذين قاموا بتعيين وكيل مؤتمن ممثلين من قبله في جميع علاقاتهم مع مؤسسة التوريق ومع الأطراف الخارجية ذات الصلة بها. ولا يحق لهم القيام بإجراءات فردية تتمثل بممارسة حقوق الإدارة التي عهدوا بها إلى الوكيل المؤتمن طيلة فترة التمثيل.

2. ضمن حدود الصلاحيات التي عهد بها المستثمرون والدائنون إلى الوكيل المؤتمن، فإنه يحق له الشروع نيابة عنهم بجميع الإجراءات والدفاع عن مصالحهم، بما فيها الإجراءات القضائية، دون الحاجة للكشف عن هوياتهم، بحيث تُعتبر الإشارة إلى عمل الوكيل المؤتمن بهذه الصفة أمراً كافياً.

المادة 66

لمؤسسة التوريق، في حالة إصدارها لأدوات دين، أن تعهد إلى وكيل مؤتمن بوظائف تمثيل حاملي تلك الأدوات وأن تحدد صلاحياته بحرية بالرغم من أية أحكام مخالفة واردة في قانون الشركات التجارية.

المادة 67

1. كما يجوز منح الوكيل المؤتمن صلاحيات من قبل المستثمرين والدائنين للقيام بالتصرف في مصالحهم بصفة ائتمانية، وفقاً لاتفاقية الأمانة وعقود الائتمان. وتكون الأصول والحقوق التي يستحوذ عليها لمصلحة المستثمرين والدائنين أية ممتلكات ائتمانية منفصلة عن أصوله والتزاماته وعن أية ممتلكات ائتمانية أخرى لديه.

2. The fiduciary-representative may in particular in such capacity accept, take, hold and exercise all security interests and guarantees and receive all payments to be made to the investors and the creditors which have granted such powers to it, as if it were itself the holder of the investors' and creditors' claims, any payments made to it constituting a valid discharge for the debtor.

Article 68

The securitisation undertaking may assign to the fiduciary-representative, on the terms agreed between them, all or part of its rights and actions arising from a contract entered into with a third party. The assignment is effective against the other party to such contract and against all other third parties, as from the moment in time it has been entered into and it cannot be challenged.

The other party to such contract is however validly discharged by payments made to the assigning undertaking for as long as it did not have knowledge of the assignment.

Article 69

Any fiduciary-representative which substitutes for itself a third party for the exercise of the rights and actions which have been assigned to it, is not liable for any damages caused by such third party, unless it had not been granted the power of substitution or it has chosen a person notoriously incompetent or insolvent.

The assigning undertaking and, notwithstanding their representation by the fiduciary-representative, investors and creditors may act directly against the substituted third party.

2. يحق لممثل الائتمان تحديدا بهذه الصفة أن يقبل، ويأخذ، ويحتفظ ويمارس جميع حقوق الضمان والكفالات وان يقوم باستلام جميع الدفعات التي يجب أن تسدد إلى المستثمرين والدائنين الذين منحوه هذه الصلاحيات، كما لو أنه هو مالك مطالبات المستثمرين والدائنين، وتشكل أية دفعات مسددة له إبراءً صحيحاً بحق المدين.

المادة 68

يحق لمؤسسة التوريق أن تحيل إلى ممثل الائتمان، في إطار الشروط المتفق عليها بين الطرفين، جميع أو جزء من حقوقها وتصرفاتها الناشئة بموجب أي عقد مبرم مع طرف خارجي. وتكون الإحالة نافذة بحق الطرف الخارجي في العقد وبحق جميع الأطراف الخارجية الأخرى، اعتباراً من لحظة إبرام العقد وتكون غير قابلة للطعن.

في حين يكون الطرف الخارجي للعقد مبرراً بصورة صحيحة من أية دفعات مسددة إلى مؤسسة التوريق طالما أنه لم يكن على علم بالإحالة.

المادة 69

لا يكون أي ممثل ائتمان يقوم بإحلال طرف خارجي مكانه لممارسة الحقوق والتصرفات المحالة إليه مسؤولاً عن أية أضرار تسبب بها الطرف الخارجي إلا إذا لم يُمنح صلاحية القيام بعملية الإحلال أو كان الشخص الذي اختاره لذلك معروف بعدم كفاءته أو كان معسراً.

يحق لمؤسسة التوريق المحيلة والمستثمرين والدائنين، بالرغم من تمثيلهم من قبل الوكيل المؤمن التصرف بشكل مباشر أمام الطرف الخارجي البديل.

المادة 70

Article 70

The articles of incorporation or the internal rules of a securitisation undertaking may authorise a fiduciary-representative to request in court, on serious grounds, the replacement, on a provisional or permanent basis, of the management vehicles of such undertaking, the management vehicles of the management company, where applicable, or of the management company itself.

Article 71

In case of voluntary or compulsory liquidation of a securitisation undertaking or of one of its compartments, and except if otherwise provided for in the instrument of appointment, the fiduciary-representative shall act as liquidator on behalf of the investors and the creditors by whom it has been appointed.

Article 72

Unless otherwise provided for in the instrument of appointment, the liability of the fiduciary-representative vis-a-vis the investors and creditors on whose behalf it acts shall be assessed as if it were a remunerated agent.

Article 73

1. In case of replacement of a fiduciary-representative all rights and actions held by it in the interest of investors and creditors are transferred, by operation of law and without any other formalities, to the new fiduciary-representative.
2. The resigning fiduciary-representative shall not be absolved of its responsibilities until such time as the new fiduciary-representative is appointed.

يمكن للنظام الأساسي أو للأحكام الداخلية لمؤسسة التوريق أن تفوض ممثل الائتمان، لأسباب خطيرة، بالطلب في المحكمة لاستبدال مؤسسات الإدارة في مؤسسة التوريق، ومؤسسات الإدارة في الشركة المديرة، حسب مقتضى الحال، أو الشركة المديرة ذاتها، وعلى أساس مؤقت أو دائم.

المادة 71

في حالة التصفية الاختيارية أو الإجبارية لمؤسسة التوريق أو لأي من أقسامها، وما لم يرد خلاف ذلك في وثيقة التعيين، يقوم الوكيل المؤتمن بالتصرف كمصفي نيابة عن المستثمرين والدائنين الذين قاموا بتعيينه.

المادة 72

ما لم يرد خلاف ذلك في وثيقة التعيين، يتم تقييم مسؤولية الوكيل المؤتمن تجاه المستثمرين والدائنين الذين يقوم بالتصرف نيابة عنهم كما لو كان يعمل بصفة وكيل بأجر.

المادة 73

1. في حال استبدال الوكيل المؤتمن تنتقل جميع الحقوق والصلاحيات الموكلة إليه بشأن مصالح المستثمرين والدائنين إلى الوكيل المؤتمن الجديد.
2. لا يجوز إعفاء مسؤولية الوكيل المؤتمن السابق في هذه الحالة من مسؤولياته إلى أن يحين موعد تعيين الوكيل المؤتمن الجديد.

المادة 74

Article 74

1. Upon a reasoned request from a represented investor or creditor, establishing the existence of serious grounds, the CBB may, at its sole discretion, provisionally or permanently replace a fiduciary-representative.
2. Unless otherwise provided for in the instrument of appointment, any other means of revocation or replacement are excluded.

Section 2 - Mandatory Approval of Fiduciary-Representatives

Article 75

1. The fiduciary-representatives subject to this law must be approved by the CBB.
2. They may not exercise any activities other than their principal activity except on an accessory and ancillary basis.

Article 76

1. The approval for the exercise of the activity of a fiduciary-representative can only be granted to joint-stock companies having a share capital.
2. The approval is subject to the CBB being informed of the identity of the direct or indirect shareholders, whether they are natural persons or legal entities.
3. In order to obtain approval, the members of the administrative, management and supervisory bodies as well as the shareholders referred to in the preceding paragraph, must demonstrate to the satisfaction of the CBB, their professional and personal repute. Such repute shall be assessed on the basis of their judicial records and all elements which can demonstrate that the persons concerned are of good character and beyond reproach.
4. The persons in charge of the management

1. يجوز للمصرف المركزي، وفق تقديره الخاص، وبناء على طلب مقدم من قبل مستثمر أو دائن ممثل، ولأسباب خطيرة، أن يقوم باستبدال الوكيل المؤتمن سواء بشكل دائم أو مؤقت.

2. ما لم يرد خلاف ذلك في وثيقة التعيين، فإنه يتم استبعاد أية وسيلة أخرى من وسائل العزل أو الاستبدال.

القسم 2 – الموافقة الإلزامية على الوكيل المؤتمن

المادة 75

1. يجب الحصول على موافقة المصرف المركزي على تعيين الوكلاء المؤتمنين الخاضعين لهذا القانون.
2. لا يحق للوكلاء المؤتمنين ممارسة أية أنشطة غير نشاطهم الرئيسية باستثناء ما يكون وفق أساس ملحق أو تابع لنشاطه.

المادة 76

1. يتم منح الموافقة على ممارسة أنشطة الوكيل المؤتمن فقط للشركات المساهمة التي لها رأسمال مساهم به.
2. تكون الموافقة خاضعة بإبلاغ المصرف المركزي بهوية المساهمين المباشرين أو غير المباشرين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين.
3. من أجل الحصول على الموافقة، يجب على أعضاء الهيئات الإدارية والرقابية بالإضافة إلى المساهمين المشار إليهم في الفقرة السابقة تقديم ما يثبت سمعتهم المهنية والشخصية، بالحد الذي يقبل به المصرف المركزي، ويكون تقييم تلك السمعة استناداً إلى سجلات قضائية وجميع المعطيات التي يمكن أن تبين بأن الأشخاص المعنيين من ذوي الأخلاق الحسنة والبعيدة عن الشبهات.
4. يجب على الأشخاص المسؤولين عن الإدارة أن يتمتعوا

must possess adequate professional experience.

بخبرة مهنية كافية.

Article 77

The application for approval must be addressed in writing to the CBB and must contain all other information necessary for its assessment, and in particular precise information on the administrative and accounting structure of the applicant.

المادة 77

يجب أن يقدم طلب الحصول على الموافق بشكل خطي إلى المصرف المركزي، ويجب أن يتضمن جميع المعلومات الأخرى المطلوبة للتقييم، وبالتحديد معلومات دقيقة عن الهيكل الإداري والمحاسبي لصاحب الطلب.

Article 78

1. The approval is granted after review of the compliance with the requirements of this law by the CBB.
2. The decision taken on the application for approval shall be reasoned and shall be notified to the applicant within three months of the receipt of the application or, if the application is incomplete, within three months of the receipt of all the information necessary for the decision to be taken. In any event, a decision shall be taken within six months of the receipt of the application, failing which the absence of a decision will be deemed equivalent to a refusal. The decision may be challenged, within a period of one month, under penalty of foreclosure, in the administrative court, which decides on the merits of the case.
3. The approval is granted for an unlimited period of time.

المادة 78

1. يتم منح الموافقة بعد قيام المصرف المركزي بمراجعة الالتزام بالمتطلبات الواردة في هذا القانون.
2. يكون القرار الخاص بطلب الحصول على الموافقة مبرر ويتم إبلاغه إلى صاحب الطلب خلال ثلاثة أشهر من استلام الطلب أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام كامل المعلومات المطلوبة في حالة كان الطلب غير مكتمل. وفي جميع الأحوال، يتم اتخاذ القرار خلال ستة أشهر من تاريخ استلام الطلب، وفي حال عدم استلام القرار يعتبر قرارا بالرفض. ويجوز الطعن في القرار خلال شهر أمام المحكمة الإدارية، وهي المحكمة التي تصدر قرارها بشأن استحقاقات القضية، تحت طائلة الرهن.
3. تمنح الموافقة لفترة زمنية غير محددة.

Article 79

1. Any changes in the identity of the persons who have to meet the legal requirements of professional repute and experience must be authorised in writing in advance by the CBB. For this purpose, the CBB may request all necessary information on the persons who have to meet the legal requirements. The decision of the CBB can be challenged, within a period of one month, under the penalty of foreclosure, in

المادة 79

1. يجب الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصرف المركزي على أية تغييرات تطرأ على هوية الأشخاص الذين يتعين عليهم الوفاء بالمتطلبات القانونية الخاصة بالخبرة والسمعة المهنية. ولهذه الغاية، يحق للمصرف المركزي أن يطلب جميع المعلومات اللازمة حول هؤلاء الأشخاص. ويجوز الطعن في قرار المصرف المركزي خلال شهر أمام المحكمة الإدارية، وهي المحكمة التي تصدر قرارها بشأن استحقاقات القضية، تحت طائلة الرهن.

the administrative court, which decides on the merits of the case.

2. A new approval is required prior to any change of the objectives, name or legal form.

2. يجب الحصول على موافقة جديدة قبل إجراء أي تعديل في أغراض المشروع، أو اسمه أو شكله القانوني.

Article 80

1. The approval lapses if it is not used for an uninterrupted period exceeding six months.
2. The approval is withdrawn if the conditions on which it was granted are no longer met.
3. The approval is withdrawn if it was obtained by means of false declarations or by any other irregular means.
4. The decision to withdraw the approval may be challenged, within a period of one month, under penalty of foreclosure, in the administrative court which decides on the merits of the case.

1. تنقضي صلاحية الموافقة اذا لم يتم استخدامها دون انقطاع لمدة تتجاوز ستة أشهر.
2. يتم سحب الموافقة في حال الإخلال بالشروط المطلوبة التي منحت الموافقة بموجبها.
3. يتم سحب الموافقة اذا تبين انه تم الحصول عليها بموجب تقديم تصريحات خاطئة أو من خلال أية وسائل غير نظامية أخرى.
4. ويجوز الطعن في قرار سحب الموافقة خلال شهر أمام المحكمة الإدارية، وهي المحكمة التي تصدر قرارها بشأن استحقاقات القضية، تحت طائلة الرهن.

الباب الخامس

العقوبات

TITLE V Sanctions

Article 81

The CBB may impose upon the directors, managers and officers of authorised securitisation undertakings or of a fiduciary-representative, and the liquidators in case of a voluntary liquidation of an authorised securitisation undertaking, a fine not exceeding BD20,000 in the event they refuse to provide the financial reports and the requested information or where such documents prove to be incomplete, inaccurate or false, as well as in case the existence of any other serious irregularity is established.

المادة 81

يحق للمصرف المركزي أن يفرض غرامة لا تتجاوز قيمتها 20,000 دينار بحريني على الأعضاء، والمدراء والمسؤولين لدى مؤسسات التوريق المجازة أو لدى ممثل الائتمان، والمصفيين في حالة التصفية الاختيارية لمؤسسة التوريق المجازة، وذلك في حالة رفضهم تقديم تقارير مالية وكانت المعلومات المطلوبة أو كانت مثل تلك الوثائق غير مكتملة، أو غير دقيقة أو خاطئة، أو في حالة وجود أية مخالفات جسيمة.

TITLE VI
Amending and Transitory Provisions
Chapter One
Amending Provisions

Article 82

The definition of “financial institutions” in Article 1 of the CBB Law shall be amended to include securitisation undertakings and to fiduciary-representatives acting in connection with such an undertaking

Article 83

The CBB shall be the competent authority for the prudential supervision of credit authorised securitisation undertakings, and fiduciary-representatives acting in connection with a securitisation transaction.

Article 84

The powers of the CBB under the CBB Law are unaffected by this Law, save that the provisions of Title II Chapter 3 of this Law (pertaining to liquidation) shall take priority over Articles 144-155 of the CBB Law.

Chapter Two
Transitory Provision

Article 85

This law does not apply to securitisation transactions or undertakings set up prior to its entry into force, unless the parties involved explicitly decide otherwise by modifying the constitutional documents of the relevant securitisation undertaking by inserting an explicit provision to that effect.

الباب السادس

أحكام التعديل والأحكام الانتقالية

الفصل الأول

أحكام التعديل

المادة 82

يتم تعديل تعريف "المؤسسات المالية" الوارد في المادة 1 من قانون المصرف المركزي بحيث تتضمن مؤسسات التوريق كذلك الوكلاء المؤتمنين العاملين مع تلك المؤسسات.

المادة 83

يكون المصرف المركزي هو الجهة المعنية بالرقابة والإشراف على مؤسسات التوريق المجازة، وصناديق التوريق، والوكلاء المؤتمنين العاملين مع تلك الأدوات.

المادة 84

لا تتأثر صلاحيات المصرف المركزي الواردة في قانون المصرف المركزي باستثناء أن الأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا القانون (والمعلقة بالتصفية) تسود على المواد 144 – 155 من قانون المصرف المركزي.

الفصل الثاني

الأحكام الانتقالية

المادة 85

لا تسري أحكام هذا القانون على معاملات أو مؤسسات التوريق الموضوعة قبل دخوله حيز النفاذ ما لم تقرر الأطراف المعنية صراحة خلاف ذلك من خلال تعديل الوثائق المؤسسية لمؤسسة التوريق ذات الصلة بموجب إدراج نص صريح في هذا الشأن.